ظاهرة دفع الرشوة ما زالت قائمة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم لكن الناس على استعداد لمكافحتها

برلين، ٩ يوليو/تموز ٢٠١٣ - هناك شخص واحد من كل شخصين يرى أن الفساد قد ازداد تدهوره على مدار العامين الماضيين، طبقاً لأكبر استطلاع رأي عالمي بشأن الفساد أجرته الشفافية الدولية، لكن المشاركين في الاستطلاع يرون بكل وضوح أيضاً أن بإمكانهم إحداث فارق وأن لديهم الإرادة الكافية لمكافحة هذا الابتزاز.

مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ هو استطلاع رأي تم إجراءه على ١١٤ ألف شخص من ١٠٧ دولة، يُظهر أن الفساد منتشر ومتفشي على نطاق واسع. ٢٧ في المائة من المبحوثين ذكروا أنهم دفعوا رشاوى للحصول على خدمات عامة ولدى لجوئهم إلى مؤسسات عامة على مدار الشهور الـ ١٢ الماضية، مما يكشف عن عدم وجود أي تحسن على نتائج الاستطلاعات السابقة.

لكن نحو ٩ من كل ١٠ أشخاص من المبحوثين يرون أنهم مستعدون لمكافحة الفساد، وقد رفض ثلثي من طُلبت منهم رشاوى أن يدفعوا الرشوة، مما يُظهر أن على الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية بذل المزيد من الجهد لإشراك الناس في التخلص من الفساد.

وقالت هوغيت لابيل رئيسة الشفافية الدولية: "ما زالت معدلات دفع الرشوة عالية في شتى أنحاء العالم، لكن الناس يرون أن لديهم القدرة على وقف الفساد، كما أن من لديهم الاستعداد لمحاربة إساءة استخدام السلطة والمعاملات السرية والرشوة عددهم كبير".

كما خلصمقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ إلى أن المؤسسات التي يعوّل عليها الناس – في بلدان كثيرة – في مكافحة الفساد والجرائم الأخرى، هي مؤسسات لا يثقون بها. يرى الناس في ٣٦ دولة أن الشرطة هي المؤسسة الأكثر فساداً، وفي هذه الدول تتراوح نسبة من طُلب منهم دفع رشوة للشرطة حول ٥٣ في المائة من المبحوثين. يرى الناس من ٢٠ دولة أن القضاء هو الأكثر فساداً، وتتراوح نسبة من طلب منهم دفع رشوة على اتصال بالنظم القضائية حول ٣٠ في المائة من الناس.

وقالت لابيل: "على الحكومات أن تأخذ هذه الصيحة ضد الفساد من مواطنيها على محمل الجد، وأن ترد بتحركات ملموسة من أجل زيادة الشفافية والمحاسبة". وأضافت: "مطلوب روح قيادة قوية من حكومات مجموعة العشرين (جي ٢٠) على وجه التحديد. في الدول الـ ١٧ المشمولة بالبحث من بين الدول العشرين، قال ٥٩ من المبحوثين إن حكوماتهم لا تبلي بلاءً حسناً في مكافحة الفساد".

كما أن على الساسة بذل جهود مضنية لاستعادة الثقة بهم. يُظهرمقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ أزمة ثقة في السياسة وقلق حقيقي إزاء قدرات المؤسسات المسؤولة عن إحالة المجرمين إلى العدالة. في ٥١ دولة من شتى مناطق العالم، تُرى الأحزاب السياسية بصفتها المؤسسة الأكثر فساداً. يرى ٥٥ في المائة من المبحوثين أن الحكومات تعمل من واقع تحقيق المصالح الخاصة.

يمكن للساسة أن يكونوا مثالاً يُحتذى من خلال نشر ذممهم المالية (إعلان الأصول) عن أنفسهم وذويهم المقربين. في حين أن الأحزاب السياسية والمرشحين من الأفراد عليهم الكشف عن من أين تأتي أموالهم، وأن يوضحوا بكل جلاء من يمولهم، مع الكشف عن أوجه تضارب المصالح المحتملة.

وجاء تقييم الناس من شتى أنحاء العالم لقدرة قادتهم على وقف الفساد، أسوأ من قبل بدء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، عندما قال ٣١ في المائة إن جهود حكوماتهم لمكافحة الفساد فعالة. انحسرت هذه النسبة في استطلاع هذا العام إلى ٢٢ في المائة.

وقالت لابيل: "ينبغي على الحكومات أن تتأكد من وجود مؤسسات قوية مستقلة جيدة الموارد تعكف على منع الفساد وتوفير الإنصاف والتعويض لضحاياه. هناك كثيرون يمسهم الضرر عندما تتقوض المؤسسات والخدمات الأساسية جراء الفساد".

مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣
أسئلة متكررة

1. ما هو *مقياس الفساد العالمي*؟
2. ما أنواع الأسئلة التي يتكون منها القياس؟
3. من يجري الاستطلاع ومتى تم تنفيذه؟
4. ما الدول/المناطق المشمولة بمقياس ٢٠١٣؟
5. كيف يمكن استخدام المقياس ؟
6. هل يمكن المقارنة بين مختلف طبعات المقياس ؟
7. ما الأسئلة التي يمكن مقارنتها بطبعة الاستطلاع الماضي؟
8. كيف يختلف المقياس عن *مؤشر مدركات الفساد* الصادر عن الشفافية الدولية وعن *مؤشر دافعي الرشاوى* الصادر عن الشفافية الدولية؟

---

1. ما هو *مقياس الفساد العالمي* الصادر عن الشفافية الدولية؟

مقياس الفساد العالمي الصادر عن الشفافية الدولية هو استطلاع الرأي العالمي العلني الوحيد الذي يستطلع الآراء والتجارب المتعلقة بالفساد. في مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣، الطبعة الإنجليزية، نذكر خلاصة ردود ١١٤٢٧٠ شخصاً من ١٠٧ دولة ويحتوي على أكبر تغطية لاستطلاع الآراء من الدول حتى تاريخه.

2. ما أنواع الأسئلة التي يتكون منها القياس؟

يسأل مقياس الفساد العالمي الناس عن آرائهم بشأن الفساد في دولهم بشكل عام، وعن المؤسسات التي يرونها تعاني من مشكلة الفساد أشد من غيرها من المؤسسات. كما يوفر قياساً لخبرات الناس في الرشوة على مدار العام الماضي، في ثماني قطاعات/خدمات. يسأل الاستطلاع الناس عن مدى فعالية الحكومة – في رأيهم – في وقف الفساد ويستطلع أيضاً مدى استعدادهم للمشاركة شخصياً في مكافحة الفساد. وللمرة الأولى يسأل مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ الجمهور عن إدراكهم لأهمية تأثير المصالح الخاصة والعلاقات الشخصية على مجريات الأمور في دولهم.

3. من يجري الاستطلاع ومتى تم تنفيذه؟

تم تنفيذ مقياس الفساد العالمي ٢٠١٣ لصالح الشفافية الدولية، من قِبل شركة معنية بإجراء الاستطلاعات، هي شبكة WIN/GIA العالمية لشركات استطلاع الرأي. في بنغلادش وقبرص وغانا وكينيا ورواندا وزيمبابوي أجري الاستطلاع على يد فروع الدول الخاصة بالشفافية الدولية، التي لها مقار في هذه البلدان. في منغوليا أجري الاستطلاع من قبل السلطة المستقلة ضد الفساد في منغوليا، وفي لكسمبرغ أجرته مؤسسة TNS-ILRES.

أجري العمل الميداني بين سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ ومارس/آذار ٢٠١٣. شملت أساليب العمل الميداني مقابلات وجهاً لوجه وعن طريق الهاتف ومقابلات عن طريق الإنترنت.

راجعت استمارة الاستبيان اللجنة الاستشارية لمؤشر الشفافية الدولية، وقوامها خبراء دوليون بارزون بمجال الفساد، كما راجعت اللجنة مناهج البحث والقياسات الحسابية والإحصاءات. تقوم مؤسسة WIN/GIA بمراجعة البيانات مركزياً وتجري عليها عملية ضبط جودة. يتم حساب نتائج الاستطلاع من قبل قسم البحوث في أمانة الشفافية الدولية في برلين ويراجعها خبير استطلاعات مستقل.

يتوفر هنا وصف كامل بمنهج البحث من دولة إلى دولة.

4. ما الدول/المناطق المشمولة بمقياس ٢٠١٣؟

تم استطلاع رأي ١١٤٢٧٠ شخصاً هذا العام من ١٠٧ دولة، مقارنة بمائة دولة في طبعة ٢٠١٠ و٢٠١١، و٦٩ دولة في طبعة ٢٠٠٩ . جميع الدول والمناطق في العالم مستحقة للضمّ إلى الاستطلاع. تأمل الشفافية الدولية في أن تستمر في إضافة دول إلى الاستطلاع في الأعوام القادمة. للاطلاع على قائمة كاملة بالدول المشمولة بمقياس ٢٠١٣ فصاعداً، انقر هنا.

5. كيف يمكن استخدام الاستطلاع؟

يوفر مقياس الفساد العالمي إطلالة ثرية على خبرات الناس الشخصية مع الفساد، وكذلك عن آرائهم في الموقف السائد في بلدانهم.

يمكن لصناع السياسات استخدام الاستطلاع في التعرف على المؤسسات والخدمات العمومية التي تُرى على أنها فاسدة، وأين يدفع المواطن الرشاوى. يمكّن هذا سياسات وبرامج محاربة الفساد من استهداف الخدمات والمؤسسات الأكثر عرضة في الدولة لخطر الفساد بفعالية. في الطبعة الثامنة للاستطلاع، يمكن مقارنة أسئلة أساسية من عام لآخر وأن تُستخدم في رصد التقدم المحرز على مسار وقف الفساد على المستوى القطري.

يمكن للمجتمع المدني والصحفيين استخدام الاستطلاع كشاهد على آراء الناس في الدولة فيما يخص هذه القضية الهامة. يمكن استخدام البيانات في جهود التوعية بمردود الفساد على الناس في حياتهم اليومية. يمكن أيضاً استخدام البيانات في حشد الناس للمشاركة في وقف الفساد، من خلال إظهار الاستعداد الشعبي للمشاركة شخصياً، عبر الإبلاغ عن وقائع الفساد على سبيل المثال.

يمكن للقطاع الخاص أن يستخدم مقياس الفساد العالمي لكي يحسّن فهمه للمناخ السياسي في الدولة ولفهم مدى قوة المؤسسات الوطنية.

يمكن للباحثين استخدام الاستطلاع في استكشاف المحددات والتبعات للفساد والرشوة في عدد كبير من الدول. يوفر الاستطلاع القيمة البحثية لاستطلاع دول بأسرها وبيانات مسلسلة زمنياً قيّمة هي إجابات على عدد من الأسئلة المهمة. من ثم يعد مقياس الفساد العالمي مصدر بيانات ثري وفريد من نوعه للباحثين والجهات البحثية.

6. هل يمكن المقارنة بين مختلف طبعات المقياس ؟

أجل. في حال تكرار أسئلة في مختلف الطبعات، يسمح المقياس بمقارنات مباشرة من فترة زمنية لأخرى. المقياس يصدر الآن في طبعته الثامنة ومن ثم يوفر فرصة لمقارنة وتقييم التوجهات إزاء المؤسسات التي يراها الجمهور أكثر فساداً، مع بحث مدى فعالية جهود الحكومة في مكافحة الفساد، ونسبة المواطنين الذين يدفعون رشاوى في الحصول على خدمات عامة بعينها.

تتغير الأسئلة من عام إلى عام، فتخرج بعضها من دائرة الطرح لتدخل أخرى، ثم تعود من جديد، وهلم جرا. من ثم، فإن البيانات المتوفرة كإجابات على أسئلة متكررة عبر مختلف الطبعات هي التي يمكن إجراء مقارنات زمنية عليها.

تتوفر هنا قائمة كاملة بالأسئلة المطروحة في الطبعات الثماني للاستطلاع.

للاطلاع على الطبعات السابقة من المقياس :

www.transparency.org/research/gcb/

7. كيف يختلف المقياس عن *مؤشر مدركات الفساد* الصادر عن الشفافية الدولية وعن *مؤشر دافعي الرشاوى* الصادر عن الشفافية الدولية؟

يُعد المقياس استطلاع رأي عام يستعرض آراء الجمهور حول الفساد وآثاره على حياتهم، بما في ذلك التجارب الشخصية مع الرشوة. *مؤشر مدركات الفساد* و*مؤشر دافعي الرشاوى* يعتمدان على آراء الخبراء.

يعكس مؤشر مدركات الفساد مدركات المراقبين المطّلعين الذين يقدمون آراءً مستنيرة خبيرة بشأن الفساد في القطاع العام والسياسة. لمزيد من المعلومات عن مؤشر مدركات الفساد:

www.transparency.org/research/cpi/

يستند مؤشر دافعي الرشاوى إلى استطلاع رأي التنفيذيين بقطاع الأعمال التجارية الذين ينحدرون من بلدان العالم الأوسع نفوذاً من الناحية الاقتصادية، طبقاً لاحتمالات قيام مؤسساتهم بتقديم الرشاوى بالخارج. لمزيد من المعلومات عن مؤشر دافعي الرشاوى، يُرجى زيارة *مؤشر الشفافية الدولية لـ دافعي الرشاوى ٢٠١١*:

www.transparency.org/research/bpi/